التعذيب في المملكة العربية السعودية وثقافة الإفلات من العقاب

تقرير معد من قبل القسط لحقوق الإنسان
بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان
بدعم من الاتحاد الأوروبي
شباط/فبراير 2021

جدول المحتويات

مقدمة 3

النظام السياسي والقضائي 3
ديوان المظالم 3
هيئة التحقيق والادعاء العام 4

أساليب التعذيب والقوى المسؤولة 4
التعذيب من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام 4
التعذيب من قبل الاستخبارات العامة 4
تقليص صلاحيات الشرطة الدينية 5
اتجاهات التعذيب الجديدة في عهد محمد بن سلمان 5

غياب التعريف المناسب والتجريم والحظر المطلق للتعذيب 6
التعريف والتجريم غير الملائمين للتعذيب 6
غياب الحظر المطلق للتعذيب 6

انتهاكات الضمانات القانونية 7
الاعتقالات التعسفية التي تفتقر إلى أساس قانوني 7
الحق في الاستعانة بمحامٍ 7
غياب المساعدة الطبية الفورية والمستقلة 8
الاعتقال السري بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي 8
حق الطعن في شرعية احتجاز الأفراد 9
الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب والاعتداد بها أمام المحكمة 9

الانتهاكات في سياق مكافحة الإرهاب 10
إطار قانوني قمعي 10
المحكمة الجزائية المتخصصة 10

ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة 11
العقوبات الجسدية 11
عقوبة الإعدام 11

منع التعذيب وملاحقة مرتكبيه 12
الافتقار إلى آليات الرصد المستقلة وإجراءات تقديم الشكاوى 12
الفشل في التحقيق والملاحقة القضائية 13

الحق في الانتصاف والتعويض 13

بعض حالات التعذيب 14
1- لجين الهذلول 14
2- حسين آل ربح 14
3- العمال المهاجرون 15
4- عبد الرحمن السدحان 15
5- سمر بدوي 616
6- إبراهيم الشمساني 16
7- الدكتور عبد الله الحامد 17

توصيات للسلطات السعودية 18

مقدمة

يُمارس التعذيب في المملكة العربية السعودية بشكل ممنهج، سواء لانتزاع الاعترافات أثناء الاستجواب أو كشكل من أشكال العقاب أثناء الاحتجاز. على الرغم من إفادة المحتجزين بأنهم أبلغوا المحاكم عن التعذيب الذي تعرضوا له، إلا أنه لم يجر فعلياً أي تحقيق في مثل هذه الادعاءات، ويتم قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة ضد المتهمين بشكل منتظم. يخلق غياب الضمانات القانونية لمنع التعذيب بيئة مواتية لممارسته. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي تشريعات مثل نظام مكافحة الإرهاب على أحكام تسهل من ممارسة التعذيب إن لم تكن تحث عليه بقوة.

يتناول هذا التقرير الأسباب الهيكلية التي ترتكز عليها هذه الممارسة، والقوى المسؤولة عن أعمال التعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن الأساليب المستخدمة. ويتناول بالتحليل مدى امتثال المملكة العربية السعودية لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت عليها في عام 1997، من خلال الفحص القانوني ودراسات حالة أجريت في الأونة الأخيرة تقدم نظرة على التطورات والاتجاهات الجديدة. ويشمل ذلك تعذيب المدافعات عن حقوق الإنسان في مقرات الاحتجاز غير الرسمية على أيدي مجموعة من الأشخاص المقربين من ولي العهد، وهو تطور مثير للقلق بشكل خاص كون تعذيب المحتجزات لم يسمع به من قبل في المملكة العربية السعودية.

يقدم التقرير في النهاية مجموعة من التوصيات التي في حالة تنفيذها، ستجعل الدولة ملتزمة باتفاقية مناهضة التعذيب وتساعد على القضاء على هذه الممارسة، ومقاضاة الجناة، وتعويض الضحايا، ومنع حوادث التعذيب في المستقبل.

تمت كتابة هذا التقرير البحثي من قبل القسط لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لمعالجة التعذيب والمساءلة في منطقة الخليج العربي.

النظام السياسي والقضائي

إن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي مطلق ليس له دستور رسمي ولا قانون جنائي. إن غياب قانون جنائي يتيح للادعاء العام والقضاة استخدام سلطتهم التقديرية عند النظر في الجرائم وتحديد عقوباتها، مما يقوض الوضوح واليقين القانوني. وبالتالي، فإن التعريف القانوني للجرائم وشدة عقوباتها يعتمد على تقدير القاضي فحسب.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع سلطات الدولة للسلطة التنفيذية، وتحديداً الملك والمقربين منه. مجلس الشورى، الذي يفترض أنه يعمل كسلطة تشريعية - إلى جانب مجلس الوزراء - دوره استشاري ويتألف من نواب يعينهم الملك، ويتولى أفراد من العائلة المالكة المناصب الهامة. يتم التصديق على القوانين في نهاية المطاف بموجب مرسوم ملكي ويجوز للملك حل المجلسين وإعادة تشكيلهما.

لا يوجد في المملكة العربية السعودية نظام قضائي مستقل، حيث يخضع نظامها القضائي أيضاً لسيطرة السلطة التنفيذية. يتم تعيين القضاة وعزلهم بأمر ملكي بناءًا على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، والملك هو من يقوم بتعيين رؤساء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا.

ديوان المظالم

إن ديوان المظالم هو هيئة قضاء إداري "يرتبط مباشرة بالملك"، ويقوم الملك بتعيين أو فصل القضاة، وقد تم تأسيسه للتعامل مع الدعاوى المقدمة من الأفراد، بما في ذلك التظلم ضد أجهزة الدولة جراء القرارات الإدارية المخالفة للقانون. ويمكن للأفراد المطالبة بتعويضات عن الأضرار الناتجة عن المخالفات القانونية لأجهزة الدولة.[1]

لم توثق منظمة القسط أي حالات تلقت فيها عائلات المحتجزين تعسفاً أو ضحايا التعذيب أثناء الاحتجاز، الذين قاموا بتقديم شكاوى إلى الديوان، أي تعويضات.

[1] نظام ديوان المظالم: المرسوم الملكي رقم م / 51 بتاريخ 10 مايو/أيار 1982 المادة 13.

هيئة التحقيق والادعاء العام

إن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن التحقيق والادعاء من خلال هيئة التحقيق والادعاء العام، التي تم إنشائها في عام 1989 بموجب مرسوم ملكي[2] ولكنه لم يصبح نافذاً فعلياً إلا في عام 1995. على الرغم من أن مرسوم نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ينص على أن "أعضاء الهيئة يتمتعون بالاستقلال التام"،[3] إلا أنه من الناحية العملية تخضع الهيئة لسيطرة وزارة الداخلية. ويتضح ذلك من حقيقة أن مقرات النيابة العامة تقع داخل وزارة الداخلية[4] وأن النائب العام يتم تعيينه من قبل وزارة الداخلية.[5]

أساليب التعذيب والقوى المسؤولة

إن ممارسة التعذيب في المملكة العربية السعودية ممنهجة وواسعة النطاق، فيستخدم التعذيب أثناء الاستجواب لانتزاع الاعترافات وكشكل من أشكال العقاب أثناء الاحتجاز. على الرغم من إفادات المحتجزين التي تشير إلى أنهم قد أبلغوا المحاكم بأعمال التعذيب التي تعرضوا لها، نادراً ما يتم إجراء تحقيقات في هذه الادعاءات، ويتم قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه بشكل منتظم كأدلة ضد المتهمين. تشمل أساليب التعذيب وسوء المعاملة الضرب، والجلد، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والتعرض لدرجات حرارة قصوى والأوضاع المجهدة والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي المطول، والاعتداء الجنسي، والتهديد باغتصاب أو قتل أقارب الضحايا.

هناك عدة قوى مسئولة عن أعمال التعذيب بما في ذلك هيئة التحقيق والادعاء العام، الاستخبارات العامة أو المباحث العامة، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالإضافة إلى فرقة خاصة مرتبطة مباشرة بمحمد بن سلمان. أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية عن قلقها العميق "إزاء التقارير العديدة التي قُدمت إليها وتفيد بأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة يعتبر ممارسة عادية في السجون ومراكز الاحتجاز في الدولة الطرف، ولا سيما في فروع دائرة التحقيق الجنائي التابعة لوزارة الداخلية ومراكز الاحتجاز التابعة للمباحث".[6]

التعذيب من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام

كما هو منصوص عليه في المادتين 15 و 24 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن هيئة التحقيق والادعاء العام تختص بإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها أمام المحاكم المختصة. فإن رجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن المجرمين وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام.

يُمارس التعذيب بصورة منتظمة على أيدي أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وغالباً ما يستخدم للحصول على اعترافات بالإكراه من الضحية. يؤيد نظام الإجراءات الجزائية في الدولة الطرف الاعترافات كوسيلة لجمع الأدلة، وبالتالي فإن الاعترافات المنتزعة بالإكراه لها أهمية كبيرة. غالباً ما يتم كتابة الاعترافات وإعدادها قبل الاستجواب ويتم إبلاغ الضحايا بأن التعذيب لن يتوقف إلا بعد موافقتهم على التوقيع عليها. كما لا يُسمح للضحية عادة بقراءة الاعتراف قبل التوقيع. وعند مثولهم أمام القاضي، لا تؤخذ في الاعتبار أي ادعاءات من قبل الضحايا بأنهم تعرضوا للتعذيب، أو أي محاولات للتراجع عن أقوالهم التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب.

التعذيب من قبل الاستخبارات العامة

يبقى المحتجزون خارج نطاق حماية القانون في مراكز احتجاز محددة تخضع لقيادة أجهزة الاستخبارات، ويتعرضون فيها لانتهاكات ممنهجة بطبيعتها، مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي. وتوضح العديد من حالات التعذيب الموثقة على أيدي قوات المباحث على أن هذه الأفعال تمت بطريقة ممنهجة ومثيرة للقلق بهدف انتزاع الاعترافات أثناء مرحلة التحقيق.

لا تتولى أجهزة الاستخبارات التي تتمتع بسلطات واسعة القضايا المتعلقة بالأمن فحسب، ولكن أيضاً القضايا السياسية، وتعتقل المعارضين والنشطاء السلميين. بعد اقتيادهم إلى مكان مجهول، يتم احتجاز الضحايا في الحبس الانفرادي، وبمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة تتراوح من بضعة أيام إلى أسابيع، وقد تصل لسنوات في بعض الحالات. وفقاً للمقرر الخاص المعني بالتعذيب، فإن الحبس الانفرادي المطول والذي تزيد مدته عن 15 يوماً يرقى إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[7]

---

[2] نظام هيئة التحقيق والادعاء العام: المرسوم الملكي رقم م / 56 بتاريخ 29 مايو/أيار 1989.

[3] المرجع السابق، المادة 5.

[4] المرجع السابق، المادة 1.

[5] المرجع السابق، المادة 10.

[6] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية، 8 يونيو/حزيران 2016، الفقرة 7.

[7] الجمعية العامة للأمم المتحدة، التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مذكرة الأمين العام ، 5 أغسطس/آب 2011 ، الفقرة. 76.

تقليص صلاحيات الشرطة الدينية

إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المعروفة باسم الشرطة الدينية في المملكة العربية السعودية، هي الهيئة المسؤولة عن مراقبة السلوك العام لفرض الالتزام الصارم بالتفسير الرسمي للشريعة الإسلامية. وتتبع الملك ووزارة الداخلية. بموجب المادة 26 من نظام الإجراءات الجزائية تعتبر مؤسسة لإنفاذ القانون. رغم أنه ينبغي عليها اتباع نظام الإجراءات الجزائية، لكن من الناحية العملية تُستخدم هذه السلطات لاعتقال الأفراد واستجوابهم واحتجازهم خارج إطار القانون، وكانت مسؤولة عن ارتكاب أعمال تعذيب وسوء معاملة. في عام 2016 أصدر مجلس الوزراء تنظيماً يقلص بشدة من صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[8] يمنع التنظيم الجديد ضباط هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من استجواب الأفراد أو احتجازهم أو اعتقالهم. لم توثق منظمة القسط حالات تعذيب أو سوء معاملة على أيدي هذه القوات منذ عام 2016.

اتجاهات التعذيب الجديدة في عهد محمد بن سلمان

في يوليو/تموز 2017 أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً بإنشاء رئاسة أمن الدولة، وهو جهاز أمني شامل يقدم تقاريره مباشرة إلى الملك. يعمل هذا الكيان الجديد على توحيد أجهزة مكافحة الإرهاب والاستخبارات المحلية تحت سقف واحد، ويهتم بكل الأمور المتعلقة بأمن الدولة. نقل المرسوم الملكي كل من: المديرية العامة للمباحث، وقوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ الخاصة، وطيران الأمن، والإدارة العامة للشؤون الفنية، ومركز المعلومات الوطني من تبعية وزارة الداخلية إلى رئاسة أمن الدولة. أصبحت ممارسة هذه الصلاحيات الآن تحت السلطة المباشرة للملك، وبالتالي لم تعد تابعة لوزارة الداخلية. وهذا يعكس زيادة مركزية السلطة في المملكة العربية السعودية.

كما شنّ الملك سلمان وابنه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حملة قمع عنيفة ضد المجتمع المدني، بتطبيق أساليب جديدة في محاولة لإسكات المعارضة. في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وردت تقارير عن التعذيب الوحشي للمدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات في سجون مختلفة، بما في ذلك سجن المباحث بالدمام، وسجن المباحث العامة بذهبان بجدة، وسجن الحائر السياسي بالرياض، وكذلك في أماكن الاحتجاز غير الرسمية المعروفة باسم "الفندق" و"دار الضيافة"، حيث تم استجوابهن. تعرضت النساء للضرب والجلد والصعق بالكهرباء مما سبّب لبعضهن صعوبة في المشي أو الوقوف بشكل سليم، وكذلك ارتعاش اليدين وآثار التعذيب على أجسادهن. كما تعرضت المدافعات الأصغر سناً للاعتداء الجنسي عن طريق التقبيل أو العناق من قبل المحققين الذكور، أو تجريدهن من ملابسهن، أو لمسهن وضربهن على أجزاء حساسة من أجسادهن أثناء تكبيلهن بالقيود. وبحسب ما ورد حاولت مدافعة عن حقوق الإنسان على الأقل الانتحار عدة مرات نتيجة لذلك.[9]

وهذا تطور مثير للقلق بشكل خاص علماً بأن تعذيب المحتجزات لم يسمع به من قبل في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان أن تعذيبهن كان تحت إشراف سعود القحطاني، وهو مستشار مقرب من محمد بن سلمان، مما يشير إلى أن عمليات التعذيب تجري الآن من قبل فرقة خاصة مرتبطة بمحمد بن سلمان بدلاً من، أو أيضاً بجانب المباحث المعروفة بالفعل بتعريض المعتقلين للتعذيب.

وثقت منظمة القسط في الآونة الأخيرة حالات لأفراد محتجزين في قبو أحد القصور الملكية، المكون من زنازين خشبية ومكاتب مؤقتة وعيادة حيث تمكن السجناء في بعض الأحيان من التعرف على بعضهم البعض والتحدث إلى بعضهم البعض. وبحسب مصادر منظمة القسط، فإن السجن يديره سعود القحطاني وماهر المطرب شخصياً، اللذين ورد أنهما شاركا بشكل مباشر في تعذيب السجناء. أحد الأمثلة على ذلك هو سليمان الدويش، الرجل المقرب من ولي العهد السابق محمد بن نايف، الذي اختُطف في وضح النهار بسبب تغريدة تنتقد محمد بن سلمان. تم تكبيله بالقيود ونقله إلى أحد القصور الملكية، حيث تم استجوابه وضربه على أيدي مسؤول سعودي رفيع المستوى بشأن تغريدته.

---

[8] سي إن إن، المملكة العربية السعودية تجرد الشرطة الدينية من صلاحياتها في الاعتقال ، 15 أبريل/نيسان 2016 ، متاح على: https://edition.cnn.com/2016/04/14/middleeast/saudi-arabia-religious-police-powers/index.html (تم الإطلاع عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

[9] القسط لحقوق الإنسان: القسط تؤكد تفاصيل جديدة عن تعذيب الناشطات في السجون السعودية مع سعي نوّاب بريطانيين لزيارتهن في السجن والتحقيق في ذلك. 3 يناير/كانون الثاني 2019 ، متاح على:-https://alqst.org/ar/confirms-new-details-of-torture-of-saudi-women-activists-as-british-mps-seek-access-to-prisons-to-investigate (تم الاطلاع عليه في 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2020).

غياب التعريف المناسب والتجريم والحظر المطلق للتعذيب

التعريف والتجريم غير الملائمين للتعذيب

تتطلب اتفاقية مناهضة التعذيب من الدول الأطراف إدراج تعريف محدد للتعذيب في تشريعاتها المحلية والذي يجب أن يشمل على الأقل جميع العناصر المذكورة في المادة 1 من الاتفاقية . لا يُعرّف التشريع السعودي التعذيب صراحةً وفقاً للمادة 1 من الاتفاقية، مما يخلق فراغاً قانونياً يجعل القضاء على هذه الممارسة أمراً بالغ الصعوبة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الدولة الطرف ليس لديها قانون جنائي يحدد الجرائم وشدة عقوباتها. وعدت السلطات السعودية مراراً بصياغة قانون جنائي على مر السنين، ولكنهم فشلوا في القيام بذلك حتى الآن.

إن النص التشريعي الوحيد الذي يحظر التعذيب حالياً هو المادة 2 من نظام الإجراءات الجزائية، التي تنص على أن "المقبوض عليه يجب ألا يتعرض لأي أذى جسدي أو معنوي. كما يجب ألا يتعرض لأي تعذيب أو معاملة مهينة". لا يقدم هذا النص تعريفاً مناسباً للتعذيب، ولا يحدد شدة العقوبة المناسبة للجريمة، ولا يحدد أنماط المشاركة المختلفة في الجريمة (مثل التواطؤ، والتحريض، والأمر). بالإضافة إلى تجريم كل ممارسة لأفعال التعذيب بشكل تفصيلي، ينبغي أن ينص القانون على العقوبات الملائمة التي تعكس خطورة أفعال التعذيب.[10] ولذلك، فإن هذا النص لا يشكل تجريماً مستقلاً للتعذيب على النحو المطلوب بموجب المادة 4 من الاتفاقية.

قد تزعم السلطات السعودية أن التعذيب معرّف بالفعل ومحظور بموجب الشريعة الإسلامية. مع ذلك، لا يوجد تعريف محدد للجرائم بموجب الشريعة الإسلامية، ومتروك للقضاة تقدير الأفعال التي تشكل تعذيباً، وكذلك تقدير شدة العقوبة على مثل هذه الأفعال. مع الأخذ في الاعتبار عدم استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، الأمر الذي قد يعيق تصنيف أعمال التعذيب التي يرتكبها موظفو الدولة على هذا النحو، فإن هذه السلطة التقديرية تمثل مصدراً للقلق.

غياب الحظر المطلق للتعذيب

بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، تلتزم كل دولة طرف أن تنص صراحة على الحظر المطلق للتعذيب ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب. لا تبرر الاتفاقية ممارسة التعذيب بأي شكل: لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أي حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.[11]

لا يلتزم القانون المحلي السعودي بالمعايير الدولية، حيث أنه لا يحتوي على نصوص تضمن الحظر المطلق وغير القابل للانتقاص للتعذيب وسوء المعاملة. إن الضمانات القانونية الأساسية الأخرى لمنع التعذيب غير منصوص عليها في القانون المحلي، بما في ذلك قاعدة الاستبعاد وتجريم التعذيب.

بينما قد تزعم السلطات بأن "أحكام الشريعة الإسلامية، التي تستمد منها المملكة قوانينها، تحظر أفعال التعذيب وممارسة المعاملة القاسية أو المهينة سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية أو الطارئة"،[12] إلا أنه لا يوجد أي نص في القانون المحلي ينص صراحة على أنه لا يمكن التذرع بالظروف الاستثنائية كمبرر للتعذيب.

تثير المادة 82 من النظام الأساسي مزيداً من القلق، فهي تنص على أنه: "لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام، إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ". يبدو أن اختيار تلك اللغة يسمح بعدم التقيد بالنظام الأساسي دون أن ينص صراحة على مخالفة المواد التي تنص على الحق في الحياة، أو حظر استخدام التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو تلك التي تتعلق بالحق في الحرية وحماية الحريات الأساسية.

لا يفلت مرتكبو التعذيب المباشرون فحسب من العقاب، بل أيضاً أولئك الذين يصدرون أوامر بالتعذيب أو يحرضون عليه أو يوافقون عليه أو يرضخون له، مما يشكل انتهاكاً لالتزام السلطة بالتحقيق ومقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال. لا توجد أحكام في القانون المحلي السعودي تنص على أنه لا يجوز التذرع بأوامر الموظفين الأعلى مرتبة أو من السلطات العامة لتبرير التعذيب. من الناحية العملية، يخلق هذا الأمر مناخاً من الإفلات من العقاب لمرتكبي التعذيب.

---

[10] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2 *CAT/C/GC/CRP.1/Rev*. الفقرتان 3 و10 .

[11] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اتفاقية مناهضة التعذيب المادتان 2.2 و 2.3، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التعليق العام *N°2, CAT/C/GC/CRP.1/Rev* 4 الفقرتان 5 و26.

[12] المملكة العربية السعودية، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الاتفاقية، التقرير الدوري الثاني، *CAT/C/SAU/2, 7* يناير/كانون الثاني 2015، الفقرة. 52.

انتهاكات الضمانات القانونية

تنص الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أعقاب مراجعة الدولة في عام 2016 على ما يلي: "إن فشل المملكة العربية السعودية في توفير الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وممارستها القضائية المتمثلة في قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة، يشير بقوة إلى أنها ممارسة تم إقرارها بشكل رسمي".[13] وبالمثل، بعد زيارته للمملكة العربية السعودية في عام 2017، ذكر المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب أن "الحماية المكفولة نظرياً بموجب القانون يبدو أنها وهمية في الواقع العملي".[14]

يُحرم الأفراد عادة من حريتهم في التمتع بالضمانات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية، وعادة ما يتجاهل المسؤولون عن إنفاذ القانون والقضاة الضمانات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، رغم عدم كفايتها في الأساس. إن انتهاكات الضمانات القانونية المستمرة والمتكررة التي تُرتكب منذ لحظة الاعتقال، وعلى مدى فترة الاحتجاز وحتى المحاكمة والسجن، تخلق بيئة يتم فيها تجاهل الحقوق الأساسية بشكل منتظم ويمكن القول أنها تشجع ممارسة أفعال التعذيب وسوء المعاملة بقوة.

لم تقم المملكة العربية السعودية بتصنيف الجرائم الجنائية، وليس ثمة وضوح في الاجتهاد القانوني مما يؤدي إلى عدم القدرة على الوصول إلى والقدرة على توقع القانون الجنائي في هذا الصدد. إن غياب قانون جنائي يحدد ما يمكن اعتباره جريمة جنائية، والافتقار إلى الدقة القانونية يجعل الاعتقالات والمحاكمات تعسفية بطبيعتها، ويعني أن مسألة تجريم أي سلوك تعتبر، في جوهرها، تقييم شخصي. يسمح هذا الغموض للمدعين العامين بإصدار عقوبات "على أساس تقديري" حيث تتناسب الجريمة مع الفعل، بدلاً من الالتزام بواجبهم في إثبات أن المتهم قد ارتكب جرائم واضحة ومحددة. وهذا من الواضح أنه يشكل تناقضاً بين النظام الجنائي السعودي وسيادة القانون.

الاعتقالات التعسفية التي تفتقر إلى أساس قانوني

إن جميع الحالات المذكورة في هذا التقرير تتبع نفس النمط، حيث يُلقى القبض على الأفراد دون أي أساس قانوني. تنص المادة 36 من نظام الإجراءات الجزائية على ما يلي: "يجب أن يعامل الموقوف بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه جسدياً أو معنوياً ويجب إخباره بأسباب توقيفه ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه". لا يحظر هذا النص القانوني التعذيب صراحة. بالإضافة إلى ذلك، تتم الاعتقالات عملياً دون أوامر توقيف، وغالباً دون تفسير لأسباب الاعتقال.

ينص نظام الإجراءات الجزائية في المادة 116 على أن أي شخص يقبض عليه له الحق في "إبلاغه فوراً بأسباب القبض عليه أو توقيفه". ومع ذلك، يتم احتجاز الأفراد فعلياً دون إبلاغهم عن الأسباب لفترات تتراوح من عدة أسابيع إلى سنوات.

من الجدير بالذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام هي المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية، مما يعني أنه سيقوم غالباً نفس الموظفين الذين يصدرون أمر الاعتقال أيضاً بعمليتي إلقاء القبض والاستجواب. وبالتالي فإن هؤلاء الموظفين ليسوا مضطرين بالضرورة إلى انتظار إصدار أمر الاعتقال للقبض على المتهمين. علاوة على ذلك، دون الإشارة إلى الشروط أو الظروف المفترض توافرها من أجل تنفيذ عملية إلقاء القبض، يمنح نظام الإجراءات الجزائية المحقق سلطة استدعاء أي شخص للتحقيق أو القبض على أي شخص إذا كانت "ظروف التحقيق تستلزم ذلك"،[15] مما يترك المجال مفتوحاً للاعتقالات التعسفية. تنص المادة 104 من نظام الإجراءات الجزائية على أنه لا حاجة إلى ذكر أسباب صدور الاستدعاء، ولكن يجب أن يشمل كل أمر بالحضور اسم الشخص المطلوب وتاريخ الأمر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدعي العام وفقاً للمادتين 159 و160 من نظام الإجراءات الجزائية إدخال تعديلات في لائحة الدعوى، ما لم يقفل باب المرافعة في القضية، دون إبلاغ المتهم، مما يجعل من المستحيل عملياً على المتهم التأكد من التهم الموجهة إليه، وبالتالي تعطيل أي قدرة على تحضير دفاعه على نحو صحيح.

الحق في الاستعانة بمحامٍ

بينما تنص المادة 4 من نظام الإجراءات الجزائية على أنه "يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة"، إلا أنه نادراً ما يتم ضمان هذا الحق على أرض الواقع.

---

[13] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية، 8 يونيو/حزيران 2016، الفقرة 16.

[14] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الزيارة إلى المملكة العربية السعودية: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018 ، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/40/52/Add.2، الفقرة 37.

[15] المملكة العربية السعودية، نظام الإجراءات الجزائية، المرسوم الملكي رقم م/2، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، المادة 103.

بالإضافة إلى ذلك، أخفق نظام الإجراءات الجزائية في توفير إطار زمني محدد يسمح للمحتجز خلاله الوصول إلى محام ولا ينص أيضاً على أن هذا الحق ينبغي ضمانه منذ لحظة الاعتقال. على هذا النحو، غالباً ما يستغرق الأمر عدة أسابيع أو أشهر حتى يُسمح للمحامين بالتواصل مع المتهمين، ويتعين على المحامي تقديم طلب إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للسماح له بتمثيل المدعى عليه.

كما أن حق الأفراد في الحصول على مساعدة قانونية من اختيارهم مقيد بشدة، فهناك حالات موثقة لأفراد محتجزين بتهم تتعلق بالأمن القومي لم يتمكنوا من العثور على محامين لتمثيلهم في المحاكمة، حيث يخشى الكثير من المحامين أنه سيُنظر إليهم على أنهم "غير موالين للدولة" ويتم الانتقام منهم في حال مثلوا هؤلاء المحتجزين. وبالتالي يضطر الأفراد إلى الاختيار من بين مجموعة معينة من المحامين الموالين للحكومة، والذين من المستبعد أن يعملوا في مصلحة موكليهم.

من الجدير بالذكر أيضاً أن المحتجزين ومحاميهم لا يُمنحون أي خصوصية لمناقشة القضية في جميع المقابلات التي يقوم بمراقبتها الحراس الذين يبقون في نفس الغرفة، مما يجعل من المستحيل على المتهمين تبليغ المحامين بأفعال التعذيب أو إنكارهم لأي اعترافات أدلوا بها بالإكراه. يتفاقم هذا التجاهل لسرية المحامي والموكل من خلال الاتصالات الهاتفية والاستشارات التي يجب إجراؤها تحت رقابة رجل الضبط الجنائي.[16]

غياب المساعدة الطبية الفورية والمستقلة

لا ينص نظام الإجراءات الجزائية على الحق في الوصول الفوري إلى المساعدة الطبية المستقلة. وبالتالي، إذا تعرض المحتجزون للتعذيب، فلا يستطيعون تأكيد ذلك بواسطة طبيب لدعم شكواهم أمام القاضي. علاوة على ذلك، فمن المستبعد أن يتلقى المحتجزون الذين يعانون من أمراض قبل دخولهم السجن أو الذين يحتاجون إلى علاج طبي بسبب التعذيب وسوء ظروف الاحتجاز الرعاية الطبية اللازمة.

الاعتقال السري بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي

يمنح القانون الدولي العرفي الأشخاص المحتجزين بعد إلقاء القبض عليهم مباشرة، الحق في إخطار أشخاصاً مناسبين بالقبض عليهم ومكان احتجازهم. وبناءً على ذلك، يحق للمحتجزين الاتصال الفوري بأسرهم ومحاميهم وأطبائهم والسلطات القضائية، وإذا كان المحتجز أجنبياً، فيحق له الاتصال بأحد المراكز القنصلية أو بممثل المنظمة الدولية المختصة [17].

عادة ما تحتجز السلطات السعودية الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي، في انتهاك واضح للقانون الدولي العرفي، حيث يُحرمون من أي اتصال بالعالم الخارجي. يقضي غالبية الأشخاص المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي بالفعل فترات تتراوح من عدة أيام إلى عدة أشهر أو حتى سنوات. كما يتم وضعهم في كثير من الأحيان ولفترات طويلة في الحبس الانفرادي، ويحرمون من أي تعامل مع السجناء الآخرين. في حين أن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي غالباً ما يكون أثناء مرحلة التحقيق، فإنه يستخدم أيضاً، على غرار الحبس الانفرادي، كشكل من أشكال العقوبة أثناء الاحتجاز.

أعربت عدة آليات لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشكل متكرر عن قلقها من أن: "الحبس الانفرادي لمدة تتعدى 15 يوماً والاحتجاز المطول بمعزل عن العالم الخارجي يمكن أن يسهل ارتكاب التعذيب ويمكن أن يشكل في حد ذاته شكلاً من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو حتى التعذيب".[18]

في حين أن المادة 36 (1) من نظام الإجراءات الجزائية تنص على أن المحتجز "يكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه"، فإن ذلك يعد ضماناً إجرائياً غير كاف لأنه لا يفشل في تحديد إطار زمني محدد لمثل هذا الاتصال فحسب، لكنه يحرم المحتجزين أيضاً من الحق في الاتصال بمكان احتجازهم.

يتم تسهيل ممارسة الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي من خلال أحكام مثل المادة 119، التي تنص على أنه "للمحقق، في كل الأحوال، أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين، وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه". لذلك يُسمح لقوات الأمن باحتجاز المشتبه بهم في الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى 60 يوماً.

والأكثر إثارة للقلق في هذا الصدد هو أحكام نظام الإرهاب الجديد في المملكة العربية السعودية لعام 2017، حيث تمنح المادتان 19 و 20 من القانون المحكمة الجزائية المتخصصة سلطة تمديد فترة الاحتجاز - بما في ذلك الحبس الانفرادي - إلى أجل غير مسمى.

---

[16] المرجع السابق المادة 116.

[17] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 173/43، مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 ديسمبر / كانون الأول 1988، الفقرتان 15 و 16.

[18] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، القرار 32/2003، الفقرة 14.

على الرغم من أحكام المادة 37 من نظام الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه "لا يجوز توقيف أي إنسان أو سجنه إلا في السجون أو أماكن التوقيف المخصصة لذلك نظاماً"، فقد أظهرت موجات الاعتقال الأخيرة التي أمر بها محمد بن سلمان أن العديد من الأفراد قد احتُجزوا في أماكن الاحتجاز غير الرسمية المعروفة باسم "الفندق" و"دار ضيافة الضباط" في حالة المدافعات عن حقوق الإنسان، وفندق ريتز كارلتون في الرياض في حالة العديد من أفراد العائلة المالكة وأباطرة الأعمال، وفي فيلات شديدة الحراسة حيث لا يزال هناك سجناء بارزون محتجزون حتى اليوم.

حق الطعن في شرعية احتجاز الأفراد

تسمح المادة 114 من نظام الإجراءات الجزائية باستمرار مدة التوقيف لمدة ستة أشهر "للتحقيق أو للاستجواب". في حين أنه ينبغي ألا تتجاوز مدة التوقيف الأولى خمسة أيام، إلا أنه يمكن الأمر بالتمديد لمدة تصل إلى 40 يوماً. ومع ذلك، لا تتم مراجعة هذا التمديد من قبل سلطة قضائية مستقلة، وإنما من قبل أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، التي يمكن لرئيسها أن يأمر بالتمديد لفترة تصل إلى ستة أشهر دون الحاجة إلى تقديم أدلة داعمة لمثل هذا القرار.

يشكل هذا انتهاكاً للحقوق الأساسية للمعتقلين في إبلاغهم فوراً بالتهم الموجهة إليهم، وللحق في الطعن في مشروعية احتجازهم وطلب المثول الفوري أمام القاضي. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الحالات التي وثقناها أن الأفراد غالباً ما يتم احتجازهم دون توجيه اتهامات رسمية لأكثر من ستة أشهر.

الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب والاعتداد بها أمام المحكمة

تنص المادة 102 من نظام الإجراءات الجزائية على أن الاستجواب يجب أن يتم في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده. إن هذا الحكم غير كاف لأنه لا يذكر صراحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه لا توجد مرجعية في نظام الإجراءات الجزائية تحدد أن الاعترافات التي يتم الحصول عليها بالإكراه لا يمكن الاعتداد بها في المحكمة. على العكس من ذلك، تنص المادة 161 على ما يلي: "إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه، فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلًا وتناقشه فيها. فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى، فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية". تدعم هذه المادة نظام الإجراءات الجزائية السعودي، حيث يستند المحققون والقضاة على الاعترافات لتسريع الإجراءات وإصدار الأحكام على المتهمين.

يولي النظام القضائي السعودي اهتماماً كبيراً للاعترافات باعتبارها الدليل الوحيد في المحاكمة، على الرغم من وجود العديد من الحالات المبلغ عنها لانتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب. إن منظمة القسط ليست على علم بأي حالات قام فيها القاضي بعدم الاعتداد بالاعترافات التي تبين أنه تم الإدلاء بها بالإكراه.

وقد تم إثبات ذلك من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والذي أكد في تقرير زيارته للسعودية أن قضاة المحاكم لا يتعاملون بجدية مع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. وأشار إلى أنه على الرغم من تسجيل رسمياً أكثر من 3000 ادعاء متعلق بالتعذيب بين عامي 2009 و2015، إلا أن لا علم له بملاحقة أي مسؤول.[19]

في الواقع، أعيد اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير في 2018 بعد أن قدم شكوى رسمية بأنه تعرض للتعذيب خلال حكم سابق بالسجن بسبب نشاطه السلمي. في ديسمبر/كانون الأول 2019، أضرب العمير عن الطعام احتجاجاً على احتجازه غير القانوني، حيث تجاوز اعتقاله المدة القانونية بدون توجيه تهمة أو إحالته للمحكمة، وحُرم من الاتصال بأعضاء مجلس حقوق الإنسان الأممي. وهذا يوضح بدوره الأعمال الانتقامية التي قد يواجهها الأفراد عند الإبلاغ عن ادعاءات التعذيب، وغياب الضمانات القانونية، فضلاً عن ثقافة الإفلات من العقاب التي تنطبق على المسؤولين في الدولة الذين يرتكبون أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.[20]

إن حقيقة كون أن الاستجوابات لا يتم تصويرها أو تسجيلها هو ما يخلق بيئة مواتية لارتكاب أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

---

[19] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الزيارة إلى المملكة العربية السعودية: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/40/52/Add.2، الفقرة 37.

[20] القسط لحقوق الإنسان، خالد العمير ينضم لحملة #إضراب_سجناء_الرأي ويرسل رسالته من خلف القضبان، 22 ديسمبر/كانون الأول 2019، متاح على: https://alqst.org/ar/khaled-al-omair-joins-saudipocshungerstrike-and-sends-message-from-behind-bars (تم الإطلاع عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)

الانتهاكات في سياق مكافحة الإرهاب

إطار قانوني قمعي

يقدم النظام الجزائي السعودي لجرائم الإرهاب وتمويله لعام 2017 تعريفاً غامضاً للغاية للإرهاب. لا يحترم القانون ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ويسمح بالاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لأجل غير مسمى. يشكل هذا انتهاكاً خطيراً للإجراءات القانونية الواجبة، لأنه يحرم المتهمين من الاتصال بعائلاتهم أو بمحام. إن المتهمين بموجب النظام الجزائي لجرائم الإرهاب عرضة بشكل خاص لأعمال التعذيب وسوء المعاملة لأن القانون يضع هؤلاء الأفراد خارج حماية القانون ويسهل من ممارسة مثل هذه الأفعال.

وما يثير القلق بشكل خاص أن هذا القانون لا يذكر اللجوء أو النية في التسبب بأضرار مادية. يمنح هذا القانون السلطات القضائية سلطة تقديرية لمعاقبة أي فعل سلمي بذريعة مكافحة الإرهاب، مما يفتح الباب في كثير من الأحيان لتجريم الأفعال التي تدخل في إطار الحق في حرية الرأي والتعبير. وبالتالي، فإن التصريحات التي تنتقد النظام الملكي ويتهم فيها الأفراد بتهم مثل "الإخلال بالنظام العام" أو "الإساءة لسمعة الدولة" يمكن تفسيرها بأنها أعمال إرهابية ويعاقب عليها بأحكام قاسية.

المحكمة الجزائية المتخصصة

إن المحكمة الجزائية المتخصصة هي هيئة قضائية استثنائية أنشأها مجلس القضاء الأعلى عام 2008 بناءً على قرار من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الإرهاب. تتكون المحكمة من هيئة قضاة ترشحهم وزارة الداخلية مباشرة. لم تعلن المحكمة مطلقاً عن نظامها الأساسي، وبالتالي فإن نطاق اختصاص المحكمة الجزائية المتخصصة غامض، وأولئك الذين يمثلون أمامها لا تتم مقاضاتهم بموجب النظام الجزائي لجرائم الإرهاب فحسب.

تتسم المحاكمات التي تجرى أمام هذه المحكمة بالانتهاكات المنهجية لقواعد المحاكمة العادلة. أكد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب تلقيه تقارير عديدة عن عدم الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة، وإجراءات المحاكمات سرا، وإجراء المحاكمات في غياب محامي الدفاع، والمحاكمات الغيابية دون دفاع فعال. بالإضافة إلى ذلك، تلقى المقرر الخاص تقارير متسقة تتعلق باستخدام التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وعدم مراعاة الحق في الحصول على مستشار قانوني مستقل خلال الاحتجاز، وعدم إجراء فحوصات طبية مستقلة للمشتبه فيهم الذين يدعون التعرض للتعذيب، وممارسة احتجاز المشتبه بهم في الحبس الانفرادي أو في الاحتجاز السري، وقبول الأدلة المنتزعة تحت التعذيب في المحاكمة، وتنفيذ الإعدامات بعد محاكمات غير عادلة بشكل واضح.[21]

إن المعلومات حول القضايا المعروضة على المحكمة الجزائية المتخصصة قليلة، ومع ذلك يبدو أن المحكمة تعمل بصورة نشطة للغاية: وفقاً للأرقام المتاحة للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فصلت المحكمة بحلول يناير/كانون الثاني 2016، في 2225 قضية شملت 6122 متهماً. وعلم المقرر الخاص من مصادر موثوقة أن المحكمة قد ركزت في البداية على ادعاءات العنف السياسي المرتبط بتنظيم القاعدة. ومع ذلك، بدأ ذلك يتغير اعتباراً من عام 2010، وعلى مدى السنوات الماضية استخدمت المحكمة بصورة متزايدة لمحاكمات تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين.[22]

بعد الاستعراض الدوري الشامل للسعودية في عام 2016، أعربت لجنة مناهضة التعذيب أيضاً عن قلقها إزاء عدم استقلالية المحكمة الجزائية المتخصصة، فضلاً عن التقارير التي تلقتها بشأن ادعاءات متهمين بالإرهاب أشاروا فيها إلى أنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء استجوابهم بهدف انتزاع اعترافاتهم، والتي رفض قضاة المحكمة بالنظر فيها مراراً.[23]

---

[21] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الزيارة إلى المملكة العربية السعودية: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/40/52/Add.2، الفقرة 31.

[22] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الزيارة إلى المملكة العربية السعودية: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/40/52/Add.2، الفقرة 30.

[23] لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية، 8 يونيو/حزيران 2016، الفقرة 17.

ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة

بموجب المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب، تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع حدوث أى أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب. لا تجرم التشريعات المحلية هذه الأفعال على أرض الواقع، بل ينص القانون على بعض العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما يتم الإبلاغ عادة عن ضروب مختلفة من سوء المعاملة من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء المملكة.

إن ظروف الاحتجاز في العديد من مراكز الاحتجاز السعودية لا تمتثل للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. تشمل الحالات الأكثر شيوعاً التي يتم الإبلاغ عنها اكتظاظ زنازين السجون، والحرمان من ضوء الشمس، والحرمان من الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية، وسوء التغذية. كما أفاد السجناء بتعرضهم للضرب والإهانة والتهديد.

كما يُحرم السجناء من الحق في الحصول على الرعاية الطبية المناسبة بشكل منتظم، وكذلك الحق في رؤية طبيب مستقل. وهذا يمنع الأفراد الذين تعرضوا لأعمال التعذيب من التحقق من ادعاءاتهم على أيدي أخصائي طبي وتلقي العلاج. كما أنه يؤثر سلباً على السجناء الذين يعانون من أمراض قبل دخولهم السجن، والذين تتدهور صحتهم بشكل كبير حيث تفشل السلطات في توفير الرعاية الطبية لحالاتهم. كما يتضح من الأمور المذكورة أعلاه، فإن الظروف داخل مرافق الاحتجاز السعودية ترقى إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

العقوبات الجسدية

لا تحظر المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب العقاب الناشيء عن العقوبات القانونية. ومع ذلك، فإن تعريف ماهية العقوبة القانونية ينبغي تفسيره بدقة ويجب ألا تكون العقوبات قاسية ولا إنسانية ومهينة.

تؤكد السلطات السعودية أن العقوبة الجسدية على الجرائم التي تستدعي العدالة الجزائية (القصاص) أو العقوبات المحددة (الحدود) كما هو منصوص عليه صراحة في الشريعة الإسلامية لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها. بينما تستخدم هذه العقوبات فعلياً كعقوبات على الأفعال التي لم يتم تحديدها كجرائم في الشريعة الإسلامية. إن استخدام العقوبة الجسدية لتجريم الأفعال التي تندرج ضمن الحقوق والحريات، مثل الحق في حرية التعبير والرأي، لأمر مقلق للغاية.

في أبريل/نيسان 2020 أعلنت هيئة حقوق الإنسان المدعومة من الحكومة في المملكة عن أوامر ملكية جديدة لإنهاء عقوبة الإعدام للأحداث وإلغاء عقوبة الجلد التعزيزية.[24] وصورت ذلك على أنه خطوة رئيسية نحو إصلاح نظام العدالة الجنائية السعودي ليتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، أغفلت السلطات السعودية الإشارة إلى أن هذه الأوامر الملكية تحتوي على استثناءات ملحوظة تفرغها من مضمونها. على هذا النحو، فإن أمر إلغاء عقوبة الجلد ينطبق فقط على الجلد المنصوص عليه في التعزير، أي يُترك للسلطة التقديرية للقاضي. في حين أن غالبية عقوبات الجلد تصدر بموجب المبدأ القانوني للتعزير، فإن هناك بعض الجرائم، مثل تعاطي الكحول والزنا، تتبع عقوبة الجلد الحدية.

عقوبة الإعدام

على الرغم من أن عقوبة الإعدام لا يحظرها القانون الدولي بشكل مباشر، إلا أن هناك قيود صارمة مفروضة على استخدامها كعقوبة ينبغي أن تأخذها السلطات بعين الاعتبار في البلدان التي تطبقها، وتشمل الحق في محاكمة عادلة والحق في الاستئناف من أجل العفو أو تخفيف العقوبة. يجب على السلطات أيضاً ضمان عدم تطبيقها إلا في الحالات القصوى لمعاقبة أخطر الجرائم وألا تُفرض بأثر رجعي. كما أنه في الحالات التي يكون فيها الفرد دون سن الثامنة عشر، أو يعاني من أي أمراض نفسية أو ذهنية أو في حالة المرأة الحامل، لا ينبغي استخدام عقوبة الإعدام.

بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف بعض الطرق المستخدمة لتنفيذ الإعدام على أنها قاسية ومخالفة للكرامة الإنسانية، وعلى هذا النحو، فهي تنتهك القانون الدولي، خاصة إذا كانت طريقة تنفيذ الإعدام تطيل من معاناة وموت المتهم. تشمل طرق الإعدام في المملكة العربية السعودية قطع الرؤوس بواسطة السياف، وفي بعض الأحيان الصلب في مكان عام. ويستخدم أيضاً الرجم حتى الموت والإعدام رمياً بالرصاص. يرى المقرر الخاص أن المملكة العربية السعودية تستخدم عقوبة الإعدام بطريقة "عفا عليها الزمن ولا إنسانية ومهينة، ليس فقط بالنسبة للشخص الذي تُنفذ بحقه، ولكن بالنسبة لجميع الذين يساهمون في تنفيذها والذين يشاركون كمتفرجين".[25]

---

[24] القسط لحقوق الإنسان، أمر ملكي حول إيقاف إعدام الأحداث تعزيرًا واستثناءات تفرغه من مضمونه، 10 مايو/أيار 2020، متاح على: https://alqst.org/ar/post/death-sentences-for-minors (تم الإطلاع عليه في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

[25] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الزيارة إلى المملكة العربية السعودية: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/40/52/Add.2، الفقرة 54.

بالنظر إلى عدم استقلال القضاء، وانتهاكات الضمانات القانونية وضمانات المحاكمة العادلة في المملكة العربية السعودية، هناك مخاوف جدية بشأن عدالة المحاكمات التي يُحكم فيها على الأفراد بعقوبة الإعدام. وكذلك يتم تطبيق عقوبة الإعدام بصورة منتظمة على تهم لا علاقة لها بالعنف تتعلق بالمخدرات. وقد وثقت منظمة القسط العديد من الحالات التي تم فيها إعدام الأفراد، الذين كانوا إما دون سن الثامنة عشر في الوقت فيه الذي زُعم أنهم ارتكبوا الجريمة أو يعانون من إعاقات نفسية وعقلية. ما يجعل الأمر أكثر قسوة هو أن عائلات المحكوم عليهم بالإعدام لم يتلقوا أي إشعار مسبق لتوديع أفراد أسرهم، وفي كثير من الحالات، لم يستلموا جثثهم لدفنها بكرامة.

كانت المملكة العربية السعودية لسنوات عديدة من بين الدول التي نفذت أعلى عدد من عمليات الإعدام في العالم. ومع ذلك، على الرغم من تعهد محمد بن سلمان في 2018 بالحد من استخدام عقوبة الإعدام، شهد عام 2019 أكبر عدد من عمليات الإعدام في تاريخ السعودية الحديث.[26] وبحسب الأرقام التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية، فقد تم إعدام ما يقرب من 185 شخصاً، غالبيتهم في جرائم تتعلق بالمخدرات، تليها جرائم القتل العمد والإرهاب.

في 23 أبريل/نيسان 2019، أعلنت السلطات السعودية عن إعدام 37 شخصاً جماعياً في أنحاء مختلفة من البلاد، ستة منهم كانوا قصر وقت ارتكاب الجرائم المزعومة. وكان أغلبهم من الشيعة الذين أدينوا في أعقاب محاكمات جائرة بجرائم مزعومة، منها الجرائم المرتبطة بالاحتجاج والتجسس والإرهاب.[27] في رسالة أُرسلت إلى السلطات السعودية في يوليو/تموز 2019، أعرب ستة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة عن مخاوفهم من تعرض هؤلاء الأفراد لأفعال التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطول، والاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب، والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز والحبس الاحتياطي المطول، والحرمان من الحق في الوصول إلى التمثيل القانوني قبل وأثناء المحاكمة، والحرمان من الحق في معرفة التهم الموجهة إليهم.[28]

كما ذكرنا سابقاً، فإن الأمر الملكي المعلن في عام 2020، بإلغاء عقوبة الإعدام للقصر، يحتوي على العديد من الثغرات القانونية. أولاً، يبدو أن الأمر لا يحمي سوى المتهمين الأطفال المحكوم عليهم بالإعدام تعزيراً (أي حسب تقدير القاضي). ولذلك، فإنه يستبعد أحكام الإعدام لفئات أخرى من الجرائم، المعروفة باسم الحدود (عقوبات ثابتة لجرائم محددة منصوص عليها في تفسير الدولة للشريعة الإسلامية) والقصاص (العدالة الجزائية - عادة في جرائم القتل). وبالتالي يستثني الأمر الملكي المحكوم عليهم تعزيراً عند محاكمتهم بموجب نظام مكافحة الإرهاب. على هذا النحو، لا تزال هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها إعدام القصر.

منع التعذيب وملاحقة مرتكبيه

إن المملكة العربية السعودية ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وبالتالي فإنها لا تملك أي آلية وقائية وطنية.

الافتقار إلى آليات الرصد المستقلة وإجراءات تقديم الشكاوى

إن هيئة التحقيق والادعاء العام هي المسؤولة عن الرصد والشكاوى في أماكن الاحتجاز. كما أنها مسؤول عن مراقبة وتفتيش السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى. يلتزم المدعون العامون في هيئة التحقيق والادعاء بإبلاغ وزير الداخلية بأي مخالفة قانونية من قبل وكلائهم، وللهيئة أن تطلب من الجهة المختصة رفع الدعوى التأديبية عليهم.[29] ومع ذلك، عندما يكون نفس الكيان الذي يقوم بالتحقيق مع ومحاكمة المحتجزين هو نفسه المسؤول عن التفتيش والمراقبة، يشوب الأمر الكثير من المشاكل. هذه المسؤولية يجب أن يضطلع بها جهة أخرى مستقلة.

يمتنع العديد من المحتجزين عن تقديم الشكاوى خوفاً من الانتقام. تنص المادة 13 من اتفاقية مناهضة التعذيب بوضوح على أنه ينبغي للدولة الطرف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم. كذلك اتخاذ التدابير لضمان عدم تعرض أسرهم لأعمال انتقامية.

يمكن للمحتجزين أيضاً تقديم شكاوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهما هيئتان حكوميتان، وتقومان بإحالة الحالات الخطرة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإجراء المزيد من التحقيقات.

---

[26] The Australian: ارتفاع عقوبة الإعدام في السعودية رغم التعهد الملكي، 15 أبريل/ نيسان 2020 ، متاح على: https://www.theaustralian.com.au/world/the-times/saudi-death-penalty-soars-despite-royal-pledge/news-story/0657cefd2a4669a5f23520559ced0637?from=htc_rss (تم الإطلاع عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

[27] هيومن رايتس ووتش، السعودية: إعدام جماعي بحق 37 رجلا، 24 أبريل/نيسان 2019، متاح على: https://www.hrw.org/ar/news/2019/04/24/329542 (تم الإطلاع عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

[28] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، النداء العاجل المشترك *UA SAU 9/2019* في 15 يوليو/تموز 2019، متاح على: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=24633 (تم الإطلاع عليه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

[29] المملكة العربية السعودية، نظام الإجراءات الجزائية، المرسوم الملكي رقم م/2، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، المادة 25.

قام مسؤولو هيئة حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة بجولة نشطة للغاية في الغرب في محاولة لإقناع الدبلوماسيين الأجانب بأن جهود الإصلاح التي قدمها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حقيقية، ويطلبون منهم عدم إبداء انتقادات قاسية بينما تقوم السلطات بتنفيذ تلك التغييرات. أما بالنسبة لعائلات ضحايا التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، فإنهم لم يستطيعوا التواصل معها بسهولة. لم تستجيب هيئة حقوق الإنسان لأحد، حيث وجه عائلات المحتجزين عدة نداءات إلاّ أنهم شعروا بالوحدة والتجاهل. هناك عدة حالات موثقة استطاع فيها أفراد عائلة المتهمين بالتواصل مباشرة مع أعضاء هيئة حقوق الإنسان، ولكن بسبب افتقار المؤسسة إلى الاستقلالية، تبين أن المساعدة الفعلية أو التعاون الفعّال أمر مستحيل.

أجرت هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية مقابلات مع مناصرات حقوق المرأة البارزات أثناء الاحتجاز، وسجلوا ادعاءاتهم بالتعذيب، بما في ذلك الصعق بالكهرباء والجلد والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي. يُزعم أن عضواً في هيئة حقوق الإنسان قال لإحدى النساء إن الهيئة لا تستطيع مساعدتهم ومن غير الواضح ما إذا كان سيتم إصدار تقرير عام أو توصيات بناءً على ادعاءات النساء.

يبدو أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمقدرتهما بشكل عام إثارة المخاوف بشأن حقوق الإنسان وتقديم توصيات عامة لينة لتحسين الوضع العام. ومع ذلك، ونظراً لقربهم من السلطات، فإنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالمطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي، والتحقيق الشامل في قضايا التعذيب وضمان محاكمة الجناة، أو تحدي الأجهزة الحكومية المشبعة بالفساد.

الفشل في التحقيق والملاحقة القضائية

تطالب المادة 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب الدولة الطرف، بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب. وبالتالي، ينبغي محاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات والأشخاص المتواطئين معهم في التعذيب أو الذين أمروا به.

عادة لا تجري هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أي تحقيق في ادعاءات التعذيب التي تلقوا بشأنها شكاوى من المحتجزين أو عائلاتهم. وبدلاً من ذلك، تحول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الشكاوى تلقائياً إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، التي لا تتخذ بدورها أي إجراء قانوني، في انتهاك واضح لالتزام الدولة بفتح تحقيق لدى حصولها على أسباب معقولة تؤكد الاعتقاد بارتكاب أفعال التعذيب على أيدي موظفي الدولة.

لا يتم تدريب العاملين في المجال الطبي وفقاً لبروتوكول اسطنبول للكشف عن علامات التعذيب، ولا يجوز لهم فحص المعتقلين الذين تعرضوا لأعمال التعذيب إلا بعد أسابيع أو شهور من الواقعة. ترفض السلطات قيام الأطباء الشرعيين بإجراء عمليات التشريح بشكل منتظم. يفتقر كل من العاملين في المجال الطبي والأطباء الشرعيين إلى الاستقلالية، ونتيجة لذلك، غالباً ما يفشلون في إثبات آثار التعذيب. وبالتالي، فإن هذا النقص في الخبرة الطبية المستقلة يعرقل إجراء التحقيقات الواجبة في أعمال التعذيب، ويجعل من المستحيل إثبات وقائع التعذيب بناءً على شكوى أو حالة وفاة أثناء الاحتجاز.

وقد ساعد الافتقار إلى المحققين المستقلين والخبراء الطبيين في خلق مناخ من الإفلات من العقاب لمرتكبي التعذيب. لا تعلم منظمة القسط بأي حالة تمت فيها محاسبة أو مقاضاة موظف سعودي ارتكب أعمال تعذيب.

تطور حصل مؤخراً في القضية المعروفة للناشطة لجين الهذلول، يلقي الضوء على ما ذكر سابقاً. فبعد الإفراج عنها في 10 فبراير/شباط 2021 أفادت عائلتها[30] أنه قبل الإفراج عنها بقليل، رفضت محكمة الاستئناف الاعتراف بالتعذيب الذي تعرضت له لجين الهذلول أثناء احتجازها بحجة أن عبء تقديم الاثباتات يقع على الضحية.[31]

الحق في الانتصاف والتعويض

تلزم المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب كل دولة طرف أن تضمن في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ترى لجنة مناهضة التعذيب أن مصطلح "الإنصاف" يشمل مفهومي الانتصاف الفعال والجبر بأشكالهما الخمسة، أي رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات بعدم تكرار الانتهاكات.[32]

---

[30] حساب علياء الهذلول على تويتر، https://twitter.com/alia_ww/status/1359130519263395843

[31] رويترز، بحسب أقوال العائلة، ترفض محكمة الاستئناف السعودية ادعاء ناشطة حقوقية أنها تعرضت للتعذيب في السجن ،9 فبراير/شباط 2021، متاح على: https://www.reuters.com/article/saudi-rights-women-justice-int-idUSKBN2A91X0 (تم الاطلاع عليه في 11 فبراير/شباط 2021).

[32] لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3 ، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، CAT / C / GC / 3 ، الفقرتان. 2 و 5.

بينما توجد أحكام في نظام الإجراءات الجزائية تضمن تقديم تعويض معنوي ومادي عن الاحتجاز غير القانوني،[33] لا يوجد ذكر للحق في التعويض لضحايا التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. وبالتالي، فلا غرابة من أننا لم نتمكن من توثيق أي حالات تظهر فيها السلطات السعودية إنصافاً لضحايا التعذيب، وبالتالي أخفقت في التزاماتها بموجب الاتفاقية.

بعض حالات التعذيب

1- لجين الهذلول

لجين الهذلول، 31 عاماً، ناشطة في مجال حقوق المرأة، قامت بحملة ضد حظر القيادة ونظام ولاية الرجل. أُلقي القبض عليها في أبو ظبي في مارس/آذار 2018 بعد عودتها من جنيف، حيث كانت تحضر مراجعة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن المملكة العربية السعودية. تم نقلها إلى الرياض، حيث تم التحقيق معها لمدة ثلاثة أيام قبل إطلاق سراحها وتم منعها من السفر. بعد شهرين، في 15 مايو/أيار، اعتقلتها السلطات السعودية مع عدد من المدافعات والناشطات السعوديات البارزات في مجال حقوق الإنسان. احتُجزت في الأشهر العشرة الأولى من اعتقالها بدون تهمة أو محاكمة، كما احتُجزت خلال الأشهر الثلاثة الأولى بمعزل عن العالم الخارجي دون السماح لها بالاتصال بأسرتها أو بمحام.

تشمل التهم الموجهة ضد الهذلول "التواصل مع الصحفيين الأجانب في المملكة العربية السعودية"، "المشاركة في تدريب على الأمان الرقمي"، "محاولة التقدم لوظيفة في الأمم المتحدة". أفاد أفراد عائلة الهذلول بأنها تعرضت لمجموعة من الانتهاكات خلال فترة احتجازها، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة. في البداية، تم احتجازها خلال فترة التحقيق في مركز احتجاز غير رسمي حيث تعرضت للتعذيب الجسدي. تعرضت للإيهام بالغرق والإجبار على الأكل والصعق بالكهرباء والتحرش الجنسي والجلد والتهديد بالاغتصاب والقتل.[34] بمجرد نقل الهذلول إلى سجن الحائر، احتجزت في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. يصف والدا الهذلول أنهما في إحدى الزيارات الأولى لاحظا لجين ترتجف بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وفخذيها مسودان من الكدمات وعجزت عن المشي أو الجلوس بشكل سليم.

كما تعرضت للكثير من التعذيب النفسي، على سبيل المثال أخبرتها سلطات السجن أنه سيسمح لها بالزيارات الأسبوعية، والتي تم إيقافها فجأة دون أي سبب. حُرمت الهذلول بشكل متكرر من الاتصال أو الزيارات المنتظمة من عائلتها. كما حُرمت في البداية من الحصول على الرعاية الطبية وعندما سُمح لها بعرضها على طبيب، أجبرها حراس السجن على التحدث باللغة العربية مع الطبيب، وهو لا يفهم العربية. خلال اخر إضراب لها عن الطعام، والذي بدأته في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020 واستمر قرابة أسبوعين، كان حراس السجن يحرمون الهذلول من النوم بإيقاظها كل ساعتين خلال الليل. نُقلت محاكمة الهذلول إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، التي بدأت النظر في قضيتها في 10 ديسمبر/كانون الأول 2020، والذي يوافق اليوم العالمي لحقوق الإنسان. تنقلت قضيتها بين المحكمة الجزائية المتخصصة والمحكمة الجنائية، التي عقدت جلستها في 17 ديسمبر/كانون الأول 2020، عندما تم إطلاع الهذلول ووالدها على تقرير سري عن تعرضها للتعذيب. نفت النيابة في ملخصها تهم التعذيب التي وجهتها الهذلول، وقالت إن "كاميرات السجون لا تخزن الصور لأكثر من 40 يوماً".[35] بعد عدة تأجيلات، واحتجازها 958 يوماً في الحبس الاحتياطي، حُكم على الهذلول في 28 ديسمبر/كانون الأول 2020 بالسجن خمس سنوات وثمانية أشهر. علقت المحكمة عامين و 10 أشهر من عقوبتها، واحتسبت الوقت الذي قضته في السجن بالفعل، ولذلك تم الإفراج عن لجين في 10 فبراير/شباط 2021. ومع هذا، ستظل تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات مع منع السفر لمدة خمس سنوات.

2- حسين آل ربح

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، توفي لاعب كمال الأجسام ورجل الأعمال حسين عبد العزيز آل ربح، 38 عاماً، في سجن المباحث بالدمام. وبحسب مصادر منظمة القسط، فإن آل ربح قد تعرض للتعذيب الوحشي عدة مرات منذ اعتقاله في أغسطس/ آب 2017.

---

[33] المملكة العربية السعودية، نظام الإجراءات الجزائية، المرسوم الملكي رقم م/2، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، المادتان 207 و215.

[34] القسط لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ومنا لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية تقدم تقرير متابعة حول المملكة العربية السعودية إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، 18 يونيو/حزيران 2019، متاح على: https://alqst.org/en/post/ngos-submit-follow-up-report-on-saudi-arabia-to-the-un-committee-against-torture (تم الإطلاع في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

[35] القسط لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان وآخرون، المملكة العربية السعودية: النشاط الحقوقي ليس إرهاباً:ائتلاف أطلقوا سراح الناشطات السعوديات يدين الحكم على المدافعة عن حقوق المرأة السعودية لجين الهذلول ، 28 ديسمبر/كانون الأول 2020، متاح على:https://www.gc4hr.org/news/view/2557 (تم الإطلاع في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2020).

وكان آل ربح يعيش في حي العوامية التاريخي الذي داهمته قوات الأمن المدرعة ودمرته في مايو/أيار 2017. واضطر إلى الفرار مع زوجته وطفليه بحثاً عن الأمان ولجأوا إلى قرية أخرى بمحافظة القطيف. وبعد ثلاثة أشهر، حاصرت قوات الأمن السعودية شقته ودمرت الباب بطلقات ناسفة، قبل أن تعتقله. ووضع آل ربح قيد الاحتجاز السري وبمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر. كما تم وضعه في الحبس الانفرادي وتعرض لمجموعة واسعة من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، بما في ذلك الصعق بالكهرباء والحرمان من النوم والوقوف لفترات طويلة مما تسبب في مضاعفات صحية متعددة.

لا يزال سبب توقيفه واحتجازه مجهولاً، حيث أن آل ربح لم يشارك في أي نشاط سياسي أو حقوقي. لم يتم توجيه الاتهام إليه رسمياً أو تقديمه للمحاكمة من قبل السلطات السعودية. طالبت أسرة آل ربح منذ اعتقاله قيادة المباحث ووزارة الداخلية ومحافظة الشرقية والديوان الملكي بالإفراج عنه لكن دون جدوى. في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، توفي آل ربح في الاحتجاز، ولقد كان شاباً وفي حالة بدنية جيدة عندما تم القبض عليه لأول مرة. يظل سبب وفاته غير معروف.

3- العمال المهاجرون

قُبض على آلاف العمال المهاجرين واحتُجزوا في المملكة العربية السعودية بعد فرارهم من اليمن المجاورة إلى السعودية. بدأت التفاصيل المروعة عن الانتهاكات واسعة النطاق في مراكز الاحتجاز السعودية في الظهور بعد وفاة ثلاثة رجال على الأقل، بينهم إثيوبي ويمني وصومالي في مركز احتجاز الداير. ذكرت منظمات حقوق الإنسان أن العمال المهاجرين يتعرضون للتعذيب، بما في ذلك الضرب والصعق بالكهرباء وسوء التغذية وظروف الاحتجاز غير الصحية، مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض. تكشف المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية في الفترة ما بين 24 يونيو/حزيران 2020 و31 يوليو/تموز 2020، أن المعتقلين يتم احتجازهم لمدة 24 ساعة في زنازين مكتظة بشكل لا يطاق، حيث كان يتم تقييدهم معاً أزواجاً، وأُجبروا على استخدام أرضيات الزنازين كمراحيض.[36] في أكتوبر/تشرين الأول 2020، أوضح أحد العمال المحتجزين لمراسل وكالة أسوشيتيد برس: "نحن محتجزون في حالة غير إنسانية للغاية، وننام على نفايات تفيض من مرحاض قريب. نتعرض للضرب كل يوم وجريمتنا الوحيدة هي السعي إلى حياة أفضل في أرض أجنبية". بينما أضاف معتقل آخر في الرابعة والعشرين من عمره: "إن الأوضاع صعبة جداً. في بعض الأحيان تشعر أنه ليس لديك خيار آخر سوى الانتحار".[37]

إن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية التي يواجهها العمال المهاجرون في السعودية ليست ظاهرة جديدة. عبر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مر السنين عن مخاوفه بشأن هذه الظروف، وحثّت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المملكة العربية السعودية على عدم تعريض العمال المهاجرين للممارسات التي تزيد من استضعافهم.[38]

أدى انتشار كوفيد-19 إلى زيادة استضعاف العمال المهاجرين في مراكز الاحتجاز في المملكة، الذين هم في حاجة ملحة إلى الحماية الكافية. في أبريل/نيسان 2020، أرسل ائتلاف من 16 منظمة غير حكومية ونقابة عمالية رسالة إلى وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي تدعو إلى حماية العمال المهاجرين خلال جائحة كوفيد -19.[39] ووصفت المنظمات في الرسالة كيف أن "العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة لا يزالون عرضة لانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19. وتشمل هذه الانتهاكات المساكن العمالية المكتظة، وصعوبة وصولهم إلى الرعاية الطبية والتأمين الصحي، كما أن مراكز احتجاز المهاجرين والسجون وُجدت في كثير من الأحيان مكتظة بالموقوفين في مساحات ضيقة وتفتقر للمعايير الصحية والنظافة".

4- عبد الرحمن السدحان

إن عبد الرحمن السدحان، 37 عاماً، هو عامل إغاثة اختفى قسرياً في مارس/آذار 2018، بعد أن اعتقلته قوات المباحث من مكتبه بهيئة الهلال الأحمر بالرياض. لا تعرف عائلته أي معلومات عن مكان وجوده وسلامته لما يقرب من عامين. إن اختفاء السدحان وعدم اليقين من معرفة ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة يعرض عائلته لعذاب نفسي ويؤثر سلباً على صحتهم، خاصة صحة والدته التي احتاجت إلى مزيد من الرعاية الطبية نتيجة لذلك.

---

[36] منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: مهاجرون إثيوبيون يصفون "جحيم" الاحتجاز، 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 ، متاح على: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/10/ethiopian-migrants-hellish-detention-in-saudi-arabia/ (تم الإطلاع في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

[37] إلياس مسيريت، المهاجرون الإثيوبيون المحتجزون في السعودية يصفونها بالجحيم، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020، متاح على: https://apnews.com/article/virus-outbreak-africa-ethiopia-yemen-saudi-arabia-97aaf3ea856ea5458fa1c6fd12b695fd (تم الإطلاع في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

[38] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *A/HRC/WG.6/31/SAU/2* تجميع بشأن المملكة العربية السعودية، 30 أغسطس/آب 2018، متاح على: https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/31/SAU/2 (تم الإطلاع في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

[39] هيومن رايتس ووتش، رسالة حول وضع العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية ، 10 أبريل / نيسان 2020، متاح على: https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/jointletter_saudigov_migrantworkers_covidprotections_ar_0.pdf (تم الإطلاع في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

قامت عائلة السدحان بعدة محاولات للاستعلام عن مكان وجوده في مختلف أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية. في عام 2018، قدمت عائلة السدحان شكاوى إلى كل من هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. أقرت هيئة حقوق الإنسان بتلقي الشكوى فحسب، لكنها لم تقدم أي مساعدة في هذا الشأن. في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، صرحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن السلطات نقلت السدحان إلى سجن الحائر.

بعد ما يقرب من عامين من اختفاء السدحان، سمعت الأسرة أخيراً عنه في 12 فبراير/شباط 2020،[40] عندما سُمح له بمكالمة هاتفية لمدة دقيقة واحدة. ووفقاً لأسرته، كان من الواضح مراقبة المكالمة وأن السدحان كان يمارس رقابة ذاتية خوفاً من الانتقام. قام بذكر السجن الذي احتجز فيه فحسب، لكنه لم يذكر أي تفاصيل عن صحته أو ظروفه العامة.

تلقت منظمة القسط معلومات تفيد بأن السدحان تعرض خلال فترة اعتقاله للتعذيب الشديد والتحرش الجنسي، بما في ذلك على سبيل المثال الصعق بالكهرباء، والضرب الذي تسبب في كسور، والجلد، والتعليق في أوضاع مجهدة والتهديد بالقتل والإهانات، والإذلال اللفظي والحبس الانفرادي. حتى يومنا هذا، لم توجه السلطات أي اتهامات رسمية للسدحان ولم تقدمه للمحاكمة. ويصر مسؤولو أمن الدولة على أنه قيد التحقيق ولا يسمح له بأي مكالمات أو زيارات، وأن عائلته يجب أن تنتظر حتى انتهاء التحقيق.

وأفادت مصادر منظمة القسط أن السدحان أضرب عن الطعام مرتين على الأقل احتجاجاً على ظروف سجنه والسماح له بالتواصل مع عائلته لكن سلطات السجن أطعمته قسرا. إن المكالمة الهاتفية التي مدتها دقيقة واحدة في 12 فبراير/شباط 2020 هي المرة الوحيدة التي سُمح فيها للسدحان بأي اتصال بالعالم الخارجي. ومنذ ذلك الحين، وضع مرة أخرى بمعزل عن العالم الخارجي.

5- سمر بدوي

إن سمر بدوي، 39 عاماً، هي مدافعة رائدة عن حقوق الإنسان شاركت في حملات لإنهاء الحظر المفروض على قيادة المرأة. عملت أيضاً في حملات إلغاء قوانين ولاية الرجل التي تسمح للأقارب الذكور للنساء البالغات بتقييد حريتهن في الحركة والزواج، من بين أمور أخرى. في عام 2011، كانت في طليعة الأفراد الذين قاموا برفع دعوى قضائية للمطالبة بالسماح للمرأة بالتصويت والترشح في الانتخابات البلدية. سبق أن تعرضت بدوي للاعتقال والاستجواب وحظر السفر بسبب نشاطها الحقوقي.

داهمت السلطات السعودية منزل سمر بدوي في 30 يوليو/تموز 2018 في الواحدة فجراً. ظلت واقفة في الشارع لمدة ساعتين تحمل طفلتها جود (4 سنوات)، تحت حراسة وإضاءة ساطعة والأسلحة موجهة لها، حتى وصلت حماتها لأخذ الطفلة. ثم اقتيدت بدوي إلى أحد معتقلات رئاسة أمن الدولة. كان اعتقالها جزءًا من حملة أوسع ضد ناشطات حقوق الإنسان من قبل السلطات السعودية.

اتُهمت بدوي بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بتهم "الانخراط في نشاط حقوقي غير مرخص" و"التواصل مع جهات أجنبية". تم احتجازها في سجن ذهبان، ثم نقلتها السلطات إلى مبنى يعرف بـ "دار ضيافة الضباط" للتحقيق. وهناك تعرضت للضرب والاعتداء الجنسي واحتجزت في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. كما تعرضت لتعذيب نفسي شديد على أيدي المحققين.[41]

6- إبراهيم الشمساني

إن إبراهيم الشمساني، 35 عاماً، هو ملازم أول في قوات خفر السواحل اليمنية، شارك في العمليات العسكرية ضد جماعة الحوثيين، وتولى مهمة دورية لحماية ميناء الحديدة. كان آخر اتصال هاتفي أجراه مع عائلته بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2019. في 31 يوليو/تموز 2019، بعد ما يقرب من ستة أسابيع، تلقت العائلة رسالة تفيد بأنه انتحر شنقاً داخل أحد السجون السعودية.

أصيبت أسرته بالصدمة لأن السلطات السعودية لم تبلغهم باحتجاز الشمساني لديهم. وذكر زملاؤه أنه اعتقل أثناء تأدية خدمته في جزيرة ميون، وأن الضباط السعوديين غطوا وجهه قبل نقله إلى سفينة تابعة للبحرية السعودية، واقتيد في النهاية إلى سجن جازان. لا يزال سبب اعتقاله مجهولاً، ولكن يعتقد بعض زملائه أن السلطات السعودية ربما اشتبهت في قيامه بتسريب معلومات إلى الحوثيين.

---

[40] القسط لحقوق الإنسان، مرور سنتين على الاعتقال والإخفاء القسري لعامل الإغاثة الإنسانية عبد الرحمن السدحان، 12 مارس/آذار 2020، متاح على: https://alqst.org/ar/post/two-years-since-arrest-disappearance-saudi-humanitarian-worker-abdulrahman-alsadhan (تم الإطلاع في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2020).

[41] القسط لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، منا لحقوق الإنسان، تقرير متابعة مشترك حول المملكة العربية السعودية إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، 18 يونيو/حزيران 2019 ، متاح على: https://www.gc4hr.org/report/view/101 (تم الاطلاع في 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2020).

في 19 سبتمبر/أيلول 2019، وبعد عدة طلبات ومفاوضات وتدخلات من قبل أقاربه وقادة الجيش اليمني، أعيد جثمان الشمساني إلى عائلته. أكد الفحص الذي أجراه خبراء الطب الشرعي أن وفاة الشمساني قد جاءت نتيجة الاختناق الناجم عن الضغط الشديد على رقبته باستخدام آلة حادة. كما شهد التقرير وجود علامات تعذيب على أطراف الضحية، من بينها كدمات على الأظافر وباطن القدمين نتيجة الضرب. شارك المئات في جنازة الشمساني من أبناء قريته بمحافظة تعز، وقاموا بالاحتجاج والتنديد بقتله وطالبوا بمحاسبة المسؤولين عن مقتله. وعلى الرغم من إحالة قضيته إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، لم يتم فتح تحقيق في وفاة الشمساني أثناء احتجازه.[42]

7- الدكتور عبد الله الحامد

إن عبد الله الحامد هو أستاذ جامعي ومصلح سياسي ورائد في حركة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. دافع عن حقوق الإنسان لأكثر من 25 عاماً، وقام بتأليف العديد من الكتب حول مسألة الإصلاح السياسي وشارك في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم). سُجن الحامد خمس مرات بين عامي 1993 و2008، واعتقل للمرة الأخيرة في مارس/آذار 2013، وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بالسجن 11 عاماً، يعقبها منع من السفر لمدة خمس سنوات. وشملت التهم الموجهة إليه "الدعوة للتظاهر السلمي" و"التحريض على الحاكم والملك وكبار المسئولين" و"إثارة الفوضى والاضطراب العام" و"تقديم معلومات زائفة لمنظمات أجنبية" و"تأسيس منظمة مجتمع مدني غير مرخصة".

تعرض الحامد للتعذيب خلال فترات سابقة في السجن، مما أدى إلى فقدان السمع في إحدى أذنيه نتيجة الضرب المتكرر أثناء الاستجواب. في وقت لاحق، احتجزته السلطات عمداً في سجون غير مناسبة كوسيلة للمضايقة، مثل سجن لا يتحدث فيه أي من السجناء الآخرين اللغة العربية، وسجن يحتجز فيه سجناء مدانون بجرائم جنائية خطيرة. وبعد تدهور صحته مؤخراً،، تعمدوا حرمانه من الزيارات والمكالمات الهاتفية في عدة مناسبات، ولم يمتثلوا للتوصيات الطبية المتعلقة بصحته.

في 23 أبريل/نيسان 2020، توفي الحامد بعد إصابته بجلطة دماغية في 9 أبريل/نيسان 2020. كان في حالة صحية حرجة في السجن لعدة أشهر وأخبره الطبيب أثناء فحص سابق في المستشفى أنه بحاجة إلى إجراء جراحة في القلب بشكل عاجل. ولكن السلطات تجاهلت الرأي الطبي واستمرت في تأجيل الجراحة. على الرغم من تدهور صحته وتقدمه في السن والانتشار السريع لكوفيد-19، رفضت السلطات السعودية الإفراج عن الحامد أو السماح له بالبقاء في المستشفى حتى يمكن إجراء العملية. بل أُعيد إلى السجن وتعرض لضغط نفسي شديد من خلال حرمانه من المكالمات الهاتفية والزيارات ورفض السماح له بإبلاغ أسرته أو أي شخص آخر عن حالته الصحية.

في 9 أبريل/نيسان 2020، فقد وعيه لكنه لم يُنقل إلى المستشفى إلا بعد أربع ساعات إلى مستشفى مدينة الملك سعود الطبية، حيث تم تشخيص إصابته بسكتة دماغية حادة تركته في غيبوبة. تم احتجازه في وحدة العناية المركزة بالمستشفى وتوفي هناك مساء يوم 23 أبريل/نيسان 2020. إن منظمة القسط لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان يحملان السلطات السعودية المسؤولية المباشرة عن وفاة الدكتور عبد الله الحامد، ويدينون سلوكها المستهتر بصحته وأمنه وحياته، بما في ذلك حرمانه المتعمد من العلاج الطبي الضروري، وتعريضه المتكرر للتعذيب وسوء المعاملة في السجن.

[42] الكرامة، السعودية: مقتل الضابط اليمني الشمساني تحت التعذيب عقب اعتقاله من طرف الجيش السعودي، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، متاح على: https://www.alkarama.org/ar/articles/alswdyt-mqtl-aldabt-alymny-alshmsany-tht-altdhyb-khlal-ahtjazh-fy-alsjn (تم الاطلاع في 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2020)

توصيات للسلطات السعودية

من أجل ضمان رصد التعذيب وسوء المعاملة وإيقاف جميع أشكالهما وإعادة الاعتبار لضحاياهما في المملكة العربية السعودية، تدعو منظمة القسط لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات السعودية إلى:

1. العمل على تعريف الجرائم الجنائية في قانون العقوبات لضمان مبدأ اليقين القانوني.
2. إدخال تعريف للتعذيب في التشريعات المحلية بما يتماشى مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
3. تجريم التعذيب بما يتناسب مع اتفاقية مناهضة التعذيب بشكل كامل، وضمان مناسبة العقوبات القانونية مع جسامة الجريمة المرتكبة، مع مراعاة مختلف مستويات المشاركة، وأن الأوامر العليا لا يمكن اعتبارها دفاعاً عن أفعال التعذيب.
4. النص صراحةً في التشريعات المحلية على أنه لا يمكن التذرع بأي ظروف استثنائية كمبرر للتعذيب.
5. ضمان الحق في اختيار محام منذ لحظة الاعتقال دون قيود، وضمان بقاء عملية التواصل بين الفرد ومحاميه سرية.
6. حظر الاحتجاز السري أو بمعزل عن العالم الخارجي وإلغاء جميع الأحكام القانونية التي تسمح بهذه الممارسات أو تسهلها.
7. ضمان السماح لأي شخص مسلوب من حريته بالاتصال بأسرته والسماح لجميع الأجانب بالاتصال بسفارتهم أو قنصليتهم.
8. تعديل التشريعات المحلية لضمان عدم قبول الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب كأدلة ومراجعة جميع حالات الإدانة التي تستند فقط إلى الاعترافات القسرية.
9. إدخال نظام مراقبة وتسجيل صوتي ومرئي ممنهج لجميع الاستجوابات.
10. تعديل التشريعات المحلية لضمان قدرة الأفراد المسلوبين من حريتهم على الطعن في قانونية احتجازهم وتقديمهم على الفور إلى سلطة قضائية.
11. ضمان عدم تعرض أي فرد للاحتجاز لفترة أطول من المسموح بها قانونياً قبل نقله إلى المحكمة المختصة أو إطلاق سراحه.
12. تعديل تعريف الإرهاب ليتماشى مع المعايير الدولية وضمان أن الضمانات القانونية تنطبق بالتساوي على المشتبه بهم في الإرهاب.
13. إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة، والتوقف عن تعريض النشطاء السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان لأعمال انتقامية بذريعة مكافحة الإرهاب.
14. ضمان ظروف الاحتجاز التي تتوافق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
15. توقيف جميع أشكال العقوبة الجسدية والعمل على إلغائها.
16. فرض حظر على استخدام عقوبة الإعدام بغية إلغائها، وقصر تطبيقها على أخطر الجرائم ووقف إعدام القصر والأفراد ذوي الإعاقات النفسية أو العقلية.
17. الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإنشاء آلية وقائية وطنية.
18. تقديم طلب اعتماد هيئة حقوق الإنسان إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتقييم مدى استقلاليتها وامتثالها لمبادئ باريس.
19. توفير الفحوصات الطبية والشرعية المناسبة لضحايا التعذيب من قبل أطباء مستقلين.
20. ضمان فتح تحقيقات شاملة وعاجلة ونزيهة في جميع مزاعم التعذيب وضمان محاكمة الجناة المزعومين.
21. إدخال تعديلات في التشريعات المحلية لضمان الحق في الإنصاف عن أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.